تقييم تطور السياسة المالية وأثرها على الدخل القومي في العراق للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

أ.د/ السيد حسن محمد جادو
أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي

أ.د/ سعيد عباس محمد رشاد
أستاذ الإرشاد الزراعي

الباحث/ سيف غايب محمد
طالب دكتوراه اقتصاد زراعي

كلية الزراعة بمشتهر – جامعة بنها

Received : 8 / 8 / 2021 , Accepted : 4 / 9 / 2021

المستخلص:

أن مساعدة صناع القرار على اتخاذ السياسات المالية التي تعمل على تنمية الاقتصاد العراقي ورفع معدلات النمو وزيادة وتنويع مصادر الدخل القومي ومعالجة المشاكل التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي من اهم الأهداف التي يسعى إليها البحث. لكون السياسة المالية غير الرشيدة للدولة التي تعتمد على النفط الخام كإنتاج قومي وعلى الرغم من إيرادات النفط المرتفعة والمجدية إلا أن أسعار النفط متقلبة وفق الظروف السياسية والاقتصادية للعالم مما يجعل من الاقتصاد العراقي غير مستقر وارتباطه التام نسبيا بأسعار النفط يؤثر بدوره على التنمية الاقتصادية للدولة. واستنتج الباحث أن متوسط الإنفاق العام قد بلغ (٧٣٦٢٧,٧) مليار دينار وكان متوسط الإنفاق الجاري (٥٥٠٤٥,٣) مليار دينار وكانت نسبته (٧٧,٤٢%) وكان متوسط الإنفاق الاستثماري (١٥٧٢٢) مليار دينار وكانت نسبته (١٩,٧٥%). وان متوسط الإيرادات العامة قد بلغ (٧٦٨٩١,٢٤) مليار دينار وبلغ متوسط إيرادات النفط الخام (٦٩٥٧٥,٣٥) مليار دينار وكانت متوسط نسبتها من الإيرادات العامة (٩٠,٧٥%) وبلغ متوسط إيرادات منتجات النفط (٧٣١٧,٢٣) مليار دينار وكان متوسط نسب مساهمته إلى مجموع الإيرادات العامة (٩,١٩%) وبلغ متوسط الإيرادات الضريبية (٢٥٤٣,٥٥) مليار دينار بمتوسط نسبة مساهمته إلى مجموع الإيرادات العامة (٣,٣٣%). وأوصت الدراسة بأهمية تدخل السلطات في تشجيع الاستثمار في القطاعات الغير نفطية لتنويع ورفع الإنتاج وتقليل الاعتماد على إيرادات النفط الخام وأهمية تقليل الإنفاق الجاري ورفع الإنفاق الاستثماري، والاستغلال الأمثل للموارد البشرية، ودعم القطاع الزراعي وإعادة هيكلة وتجديد المنظومة الزراعية من اجل الوصول إلى الاكتفاء الذاتي.

الكلمات الافتتاحية: السياسة المالية – السياسات الاقتصادية – الدخل القومي – اثر السياسة المالية على الدخل القومي.

المقدمة:

هناك ارتباط وثيق في مختلف المجتمعات وعلى مر العصور بين السياسة المالية والقطاعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المحيطة بها. وفي إطار هذه العلاقة تتضح معالم هذه السياسة في صورة نظام مالي معين تتحدد من خلاله الحاجات العامة وكما تتحدد وسائل إشباعها. ومن هذا المنطلق يختلف دور السياسة المالية من دولة إلى أخرى تبعاً لاختلاف النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي القائم في كل دولة.

وتعمل الحكومات على تنمية الاقتصاد والأهداف الاقتصادية عن طريق عدة سياسات تستخدمها كأدوات لتحقيق هذه الأهداف ومن هذه السياسات هي السياسة المالية وأدواتها حيث من خلالها تقوم بالعمل على تنمية الاقتصاد والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي للبلد وتحقيق التوازن المالي العام.

إن أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة في عملية تنمية الاقتصاد وإدارته هي الإيرادات العامة والنفقات العامة حيث من خلال الإنفاق العام تقوم الحكومة بسد حاجة المجتمع وبناء البنى التحتية وخلق مصادر إنتاج جديدة تكون مصادر دخل تعود للدولة كإيرادات عامة مستمرة نسبيا تستطيع من خلالها الدولة الإنفاق لتنمية اقتصاد الدولة وتوفير حياة كريمة لأفراد المجتمع.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث حول أن السياسة المالية غير الرشيدة للدولة التي تعتمد على منتج واحد وهو النفط الخام، رغم إيرادات النفط المرتفعة والمجدية إلا أن أسعار النفط متقلبة وفق الظروف السياسية والاقتصادية للعالم مما يجعل من الاقتصاد العراقي غير مستقر وارتباطه التام نسبيا بأسعار النفط يؤثر بدوره على التنمية الاقتصادية للدولة. وكذلك يؤثر على الخطط والاستراتيجيات طويلة الأمد إذ يجعل عملية التنبؤ صعبة وغير دقيقة مما يجعل الخطط والاستراتيجيات غير دقيقة وعدم ضمان تنفيذها بنسبة إنجاز جيدة.

وان اتجاه العالم في المستقبل في الاعتماد على الطاقة التي تحافظ على البيئة من التلوث كالطاقة الشمسية والمائية والهوائية سيؤدي إلى قلة الطلب على النفط مما يؤثر ذلك سلباً على الاقتصاد العراقي.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلي :

١- التعرف على أداء السياسة المالية وأدواتها في العراق للفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

٢- التعرف على نقاط الضعف في السياسة المالية المعمول بها خلال الفترة الزمنية المدروسة.

٣- التعرف على مدى تأثير أدوات السياسة المالية على الدخل القومي في العراق ومدى مساهمتها في زيادة الدخل القومي.

٤- التعرف على التطور في الموازنة العامة للدولة للفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

فرضية البحث:

يفترض البحث ما يلي: -

١- أن هنالك تأثير إيجابي أو سلبي لأدوات السياسة المالية على الدخل القومي العراقي.

٢- أن السياسة المالية المعمول بها هي سياسة توسعية غير رشيدة وهنالك هدر في الإنفاق العام.

٣- أن أي تدهور أو تحسن في السياسة المالية يؤثر سلباُ أو إيجاباً على التنمية الاقتصادية وعلى الاستقرار الاقتصادي.

الأسلوب البحثي ومصادر البيانات:

تم الاعتماد على البيانات الصادرة عن البنك المركزي العراقي المنشورة في الموقع الرسمي له. واعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي والتحليل الكمي في تفسير البيانات الإحصائية واستخلاص النتائج، وتم استخدام الطرق الإحصائية والرياضية والقياسية في قياس المؤشرات الاقتصادية، وتم تحليل البيانات عن طريق برنامج (Eviews10).

الإطار النظري للسياسة المالية:

تعريف ومفهوم السياسة المالية: تعتبر من اهم الأدوات التي يتم استخدامها في الاقتصاد الكلي من اجل تحقيق أهداف معينة تتعلق بمستوى الناتج القومي والمستوى العام للأسعار والتوظيف.

وتعرف السياسة المالية بأنها سياسة الحكومة فيما يختص بمستوى الإنفاق الحكومي وهيكل الضرائب والتحويلات بغرض تحقيق أهداف معينة من أهمها الحد من التقلبات في النشاط الاقتصادي فضلا عن المحافظة على معدل مرتفع من النمو الاقتصادي مع الحد من الارتفاع الحاد والعشوائي في الأسعار (يونس ومندور والسريتي، ٢٠٠٠: ١٦٣)

أهداف السياسة المالية:

سنستعرض بشكل ملخص أهم أهداف السياسة المالية:

١- **التوازن المالي:** -ويقصد به استخدام الموارد على أحسن وجه، فينبغي مثلا أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلائم مع حاجات الخزانة العامة من حيث المرونة والغزارة ويتلاءم في الوقت نفسه مع المصلحة العامة من حيث عدالة التوزيع ومواعيد التحصيل وما إلى ذلك.

٢- **التوازن الاقتصادي:** -ويعني الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، وهذا يعني إن على الدولة أن توازن بين نشاط القطاعين العام والخاص للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن. فكلما كانت المشروعات الخاصة أقدر على الإنتاج من المشروعات العامة كلما توجب على الدولة أن تمتنع عن التدخل المباشر وان يقتصر نشاطها على التوجيه عن طريق الضرائب والإعانات إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

٣- **التوازن العام:** -وتعني التوازن بين مجموع الإنفاق القومي والناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، والأدوات التي تستخدمها الدولة متنوعة وكثيرة للوصول إلى هذا الهدف واهمها الإعانات والقروض والضرائب والإعفاءات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها (عبد الحميد،٢٠٠٣: ٤٤-٤٥).

أدوات السياسة المالية: -

للسياسة المالية عدة أدوات واهمها: -

١- **الضرائب:** -أن الضرائب تميل لان تكون سياسة انكماشية لكونها تسحب جزءاً من القوة الشرائية من الأشخاص الخاضعين للضريبة. إلا أن الآثار النهائية لها تعتمد على نوع الضريبة فبعض الضرائب تصاعدية مثل ضريبة الدخل وبعضها تنازلية مثل ضريبة المبيعات، ويعتقد أن الضرائب التنازلية لها أثر انكماشي أكبر لكونها تؤدي إلى تخفيض الإنفاق الكلي للمستهلك. ويعتقد البعض أن الضرائب التصاعدية لها أثر أكبر لكونها تؤدي إلى تخفيض الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي (خصاونة،٢٠٠٠: ١٩٣).

٢- **القروض العامة:** -كانت تعتبر وسيلة مالية استثنائية ولكن في الظروف الراهنة أصبحت عادية لكون أكثر ميزانيات الدول أصبحت عاجزة لذلك تضطر سنويا للاقتراض، والدول لا تلجأ إلى القروض العامة إلا مدفوعة بعوامل اقتصادية وهذه العوامل تختلف من دولة إلى أخرى، فقد تكون القروض لتمويل مشاريع تنموية أو لسد للعجز الحاصل بسبب زيادة الإنفاق على الإيرادات المتوفرة، أو يستخدم لسد نفقات الدولة في أوقات الكساد، أو لامتصاص القوة الشرائية للنقد (غدير، ٢٠١٠: ١٥).

٣- **إصدار نقود جديدة:** -وهذه طريقة لتمويل الإنفاق الحكومي وقد تكون محببة ومن غير آثار سلبية ولكن في بعض الأحيان قد تكون آثارها تضخمية خلال فترة ارتفاع معدلات العمالة إلا إذا أمكن تخفيض الإنفاق الخاص عن طريق زيادة الضرائب. وفي حال لم يتم تخفيض الإنفاق الخاص فان التضخم الناشئ سوف يعمل بحد ذاته كضريبة وذلك من خلال ارتفاع الأسعار في الاقتصاد القومي على نحو يقلل من الدخل الحقيقي (خصاونة، ٢٠٠٠: ١٩٣).

نتائج التحليل:

تطور الإنفاق العام والإيرادات العامة والموازنة العامة للدولة للفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٠):

١-تطور الإنفاق العام:

من خلال جدول (١) يتبين أن الإنفاق العام منذ عام (٢٠٠٤) وحتى عام (٢٠٠٨) ثم سجل انخفاض في عام (٢٠٠٩) ثم عاد الإنفاق العام بالنمو حتى وصل ذروته عام (٢٠١٣) ثم بدأ بالانخفاض حتى (٢٠١٦) ثم عاد يتزايد عام (٢٠١٧) حتى عام (٢٠١٩) لينخفض في عام (٢٠٢٠) وقد بلغ متوسط الإنفاق العام (٧٣٦٢٧,٧) مليار دينار خلال الفترة الزمنية المدروسة. ونرى أن نمو الإنفاق الجاري كان متزامناً مع الإنفاق العام حيث ينموان معا وينخفضان معا. أما الإنفاق الاستثماري فقد كان متناميا منذ عام (٢٠٠٤) وحتى عام (٢٠١٣) ثم عاد لينخفض تدريجيا حتى عام (٢٠١٨) ثم عاد ليرتفع في عام (٢٠١٩) وانخفض تارة أخرى في عام (٢٠٢٠).

أن نسبة الإنفاق الجاري من الإنفاق العام قد تراوحت بين (٥٠,٥٦-٩٥,٧٨%) وكان متوسط نسبة الإنفاق الجاري من الإنفاق العام (٧٧,٤٢%)، أما نسبة الإنفاق الاستثماري من الإنفاق العام قد تراوحت بين (٤,٢١-٣٣,٨٩%) وكان متوسط نسبة الإنفاق الاستثماري من الإنفاق العام (١٩,٧٥%).

أن الإنفاق العام خلال فترة الدراسة قد سجل معدلات نمو سنوي سالبة في الأعوام (٢٠٠٥، ٢٠٠٩، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠٢٠) أما بقية سنوات فترة الدراسة كان معدل النمو السنوي موجباً ويعود هذا إلى انخفاض أسعار النفط مما دفع الحكومة العراقية إلى تخفيض الإنفاق العام.

جدول (١) الإنفاق العام ومعدل النمو السنوي له والإنفاق الجاري والاستثماري ونسبة إسهامهم في الإنفاق الجاري

السنوات	النفقات العامة مليار دينار	معدل النمو السنوي للنفقات %	الإنفاق جاري مليار دينار	نسبة الإنفاق الجاري من الإنفاق العام %	الإنفاق الاستثماري مليار دينار	نسبة الإنفاق الاستثماري من الإنفاق العام %
2004	31521	-	27597	87.5	3924	12.5
2005	30831	2.18 -	27066	87.78	3765	12.21
2006	37494	21.61	32218	85.92	5277	14.07
2007	39308	4.83	32720	83.24	6589	16.76
2008	67277	71.15	52301	77.74	14976	22.26
2009	55590	17.37 -	45941	82.64	9649	17.35
2010	70134	26.16	54581	77.82	15553	22.17
2011	78758	12.29	60926	77.35	17832	22.64
2012	105140	33.49	75789	72.08	29351	27.91
2013	119128	13.3	78747	66.1	40381	33.89
2014	115937	2.67 -	58625	50.56	24931	21.5
2015	82814	28.57 -	51832	62.85	18565	22.41
2016	73571	11.16 -	51173	69.55	18565	25.23
2017	75490	2.6	59026	78.19	16464	21.81
2018	80873	7.13	67053	82.92	13820	17.08
2019	111723	38.14	87301	78.15	24423	21.85
2020	76082	-31.9	72874	95.78	3208	4.21
المتوسط	76082	-31.9	72874	95.78	3208	4.21

- **المتوسطات ومعدل النمو السنوي ونسب الإسهام من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات.**

المصدر:

- **البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية لأعوام متفرقة.**
- **وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية.**
- **وزارة المالية العراقية، الموازنة المفتوحة.**
- **وزارة المالية العراقية، المنشورات والدراسات.**

٢- الإيرادات العامة:

من خلال الجدول (٢) يتبين أن الإيرادات العامة كانت متذبذبة بتذبذب أسعار النفط وسجلت اعلى مستوى لها عام (٢٠١٢) وكانت الإيرادات النفطية تتراوح نسبة إسهامها في الإيرادات العامة بين (٧٠,٧٣-٩٨,٧٧%) بمتوسط (٩٠,٥٧%) وان الإيرادات الغير نفطية قد تراوحت نسبة إسهامها في الإيرادات العامة بين (١,٢٢-٢٥,٦٤%) بمتوسط (٩,١٩%)، وان الإيرادات الضريبية كانت تتراوح نسبة إسهامها من الإيرادات العامة بين (٠,٠٠١-٨,١٣%) بمتوسط (٣,٣٣%)

يتبين أن الإيرادات العامة والنفطية كانتا متزامنتين حيث كانت متنامية منذ عام (٢٠٠٤) وحتى عام (٢٠٠٨) إذ انخفضت الإيرادات العامة عام (٢٠٠٩) بسبب انخفاض الإيرادات النفطية، ومن ثم عادت تنمو من جديد حتى بلغت ذروتها عام (٢٠١٢) ثم انخفضت عام (٢٠١٣) ليستمر الانخفاض حتى عام (٢٠١٦) ثم عادت الإيرادات العامة بالارتفاع عام (٢٠١٧) حتى مطلع عام (٢٠٢٠) إذا انخفضت بنسبة كبيرة.

ومن خلال الجدول (٢) يثبت أن الاقتصاد العراقي ريعي معتمد على الإيرادات النفطية بنسبة (٩٠,٥٧%).

جدول (٢) الإيرادات العامة والإيرادات النفطية والإيرادات الغير نفطية والإيرادات الضريبية ونسبة إسهامهم إلى الإيرادات العامة وأسعار النفط للفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

السنوات	الإيرادات العامة مليار دينار	الإيرادات النفطية مليار دينار	نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة%	معدل سعر البرميل دولار	إيرادات غير نفطية مليار دينار	نسبة مساهمة الإيرادات الغير نفطية من العامة %	مجموع الإيرادات الضريبية مليار دينار	نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية بالإيرادات العامة %
2004	32989	32585	98.77	31.38	404	1.22	0.347	0.001
2005	40436	39360	97.33	45.62	1076	2.66	495	1.22
2006	49056	46535	94.86	64.29	2521	5.13	591	1.2
2007	54965	51949	94.51	71.12	3016	5.48	1228	2.23
2008	80641	76297	94.61	96.99	4344	5.38	986	1.22
2009	55244	50190	90.85	61.76	5054	9.14	3335	6.36
2010	70178	63594	90.61	76.79	6584	9.38	1532	2.18
2011	103989	98242	94.47	106.17	5747	5.52	1784	1.71
2012	119817	111326	92.91	109.96	8491	7.08	2633	2.19
2013	113840	105696	92.84	103.6	8144	7.15	2877	2.52
2014	105364	97072	92.13	94.45	8314	7.89	1185	1.12
2015	72546	51,313	70.73	47.87	21234	25.64	2015	2.77
2016	53413	44267	82.87	39.53	9146	17.13	3862	7.32
2017	77422	65072	84.04	51.87	12350	15.95	6298	8.13
2018	106569	95619	89.72	68.6	10950	10.27	5686	5.33
2019	107483	99216	92.3	63.6	8267	7.39	4015	3.73
2020	63199	54448	86.15	47.765	8751	13.85	4718	7.46
المتوسط	76891.24	69575.35	90.57	69.49	7317	9.19	2543	3.33

- **المتوسطات ونسب الإسهام من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات.**

المصدر:

- **البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية لأعوام متفرقة.**
- **وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية.**
- **وزارة المالية العراقية، الموازنة المفتوحة.**
- **وزارة المالية العراقية، المنشورات والدراسات.**
- **اوابك منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول التقرير الإحصائي السنوي لسنوات متفرقة.**

٣- الموازنة العامة للدولة: -

يتضح أن العراق خلال الفترة الزمنية المدروسة واجه اضطراب في اقتصاده وكان السبب الرئيسي لهذا الاضطراب هو تذبذب أسعار النفط ، لكون الاقتصاد معتمد على الإيرادات النفطية بنسبة (٧٠,٧٣%-٩٨,٧٧%) وهذا يدل على أن الاقتصاد هو اقتصاد ريعي، وهذا يجعل منه اقتصاد شبه منعدم المرونة ينمو وينهار بنمو وانهيار أسعار النفط وهذا يعتبر خطر على الاقتصاد العراقي لكونه من المعروف أن لأسعار النفط تقلبات كبيرة في المدة القصير، ولو نظرنا إلى الموارنة العامة للدولة نرى خلال الفترة الزمنية من (٢٠٠٤-٢٠٢٠) أن السنوات التي حصل فيها عجز للموازنة العامة للدولة هي الأعوام (٢٠٠٩ ،٢٠١٣، ٢٠١٤ ،٢٠١٥، ٢٠١٦ ، ٢٠١٩، ٢٠٢٠) وكان العجز الحاصل بالميزانية العامة للدولة هو ناتج عن انخفاض أو انهيار أسعار النفط وكذلك جائحة كورونا التي ضربت عام(٢٠٢٠) ، مما دفع الحكومة إلى اتخاذ سياسات انكماشية لتلافي الخطر كزيادة نسبة الإيرادات الضريبية وتقليص الإنفاق الاستثماري مما ينعكس ذلك سلبا على الاقتصاد والمواطن العراقي. إضافة إلى كونه اقتصاد استهلاكي أكثر من كونه اقتصاد استثماري إذ نرى أن الإنفاق الجاري للعراق يتراوح بين (٥٠,٥٦% -٩٥,٧٨%) وأن الإنفاق الاستثماري لم يتجاوز (٣٣,٨٩%) من الإنفاق العام للعراق، وهذا يدل على وجود مبالغة في الإنفاق الجاري ووجود هدر بالمال العام مستمر على مدى ١٧ عام.

جدول(٣): الإيرادات والنفقات العامة والموازنة العامة ومعدل سعر برميل النفط العراقي للفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

السنوات	الإيرادات العامة مليار دينار	النفقات العامة مليار دينار	الموازنة العامة العجز أو الفائض مليار دينار	معدل سعر البرميل (دولار)
2004	32989	31521	1468	31.38
2005	40436	30831	9605	45.62
2006	49056	37494	11562	64.29
2007	54965	39308	15657	71.12
2008	80641	67277	13364	96.99
2009	55244	55590	-346	61.76
2010	70178	70134	44	76.79
2011	103989	78758	25231	106.17
2012	119817	105140	14677	109.96
2013	113840	119128	-5288	103.6
2014	105364	115937	-10573	94.45
2015	72546	82814	-10268	47.87
2016	53,413	73571	-20158	39.53
2017	77422	75490	1932	51.87
2018	106569	80873	25696	68.6
2019	107483	111723	-4240	63.6
2020	63199	76082	-12883	47.765

المصدر: -

- **البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية لأعوام متفرقة.**
- **وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية.**
- **وزارة المالية العراقية، الموازنة المفتوحة.**
- **وزارة المالية العراقية، المنشورات والدراسات.**
- **اوابك منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول التقرير الإحصائي السنوي لسنوات متفرقة.**

التقدير القياسي لأثر السياسة المالية على الدخل القومي في العراق: -

تم تقدير أثر السياسة المالية على الدخل القومي في العراق للفترة الزمنية (٢٠٠٤-٢٠١٩) بافتراض أن أدوات السياسة المالية (الإنفاق العام والإيرادات العامة) المقدرة بالمليار دينار هي متغيرات مستقلة وان (الدخل القومي) المقدر بالمليار دينار هو متغير تابع كما في الجدول (٤).

توضح المعادلة (١)، الدخل القومي كدالة للإيرادات العامة والنفقات العامة.

$$Y_i = F(R_i, E_i) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث:

Y = الدخل القومي بالمليار دينار في السنة i.

R = الإيرادات العامة بالمليار دينار في السنة i.

E = النفقات العامة بالمليار دينار في السنة i.

وتم تحويل الدالة إلى الصيغة اللوغاريتمية من اجل إزالة أو تقليل التحيز الذي ينشأ بسبب استخدام وحدات مختلفة في كل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، توضح المعادلة (٢) الدالة بعد تحويلها إلى الصيغة اللوغاريتمية

$$Ln\,(Y_t) = \beta_0 + \beta_1 lnR_t + \beta_2 lnE_t + \beta_7 ln(Y_{(t-1)}) + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث:

يشير Ln إلى لوغاريتم المتغيرات (E، R،Y) في الفترة الحالية t، β هو معامل الانحدار، $\ln Y_{(t-1)}$ هو لوغاريتم الدخل القومي في الفترة السابقة و ε_t هو حد الخطأ العشوائي.

من اجل تحليل انحدار النموذج يجب أن تكون السلاسل الزمنية ساكنة عند المستوى او عند الفروق الأولى، وتم اختبار السلاسل عن طريق اختبار (ديكي فولر المعدل).

وتم استخدام تقنيات التكامل المشترك وتصحيح الأخطاء الموجهة (VECM) في هذه الدراسة. يعتقد أن هذه التقنيات تستطيع التغلب على مشكلة الانحدار الزائف وتعطي تقديرات متميزة ومتسقة للمدى القصير والطويل والتي تفي بخصائص إجراء الانحدار الكلاسيكي. نظرًا لوجود تكامل مشترك تم استخدام نهج جوهانسون و (VECM).

يمكن استخدام الانحدار الذاتي الموجه (VAR) في صورة نموذج معامل تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model. VECM) كما يلى:

$$\Delta y_t = \alpha_0 + \alpha_1 \Delta y_{t-1} + y_1 x_t + \delta (y_{t-1} - \beta_1 x_{t-1}) + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث:

- **y_t = المتغير التابع.**
- **x_t = المتغير المفسر.**
- **$\propto$ = الحد الثابت.**
- **$\propto_1$ = العلاقة بين التغييرات في y الحالية والتغييرات في y السابقة.**
- **γ_1 = علاقة المدى القصير بين التغييرات في x والتغييرات في y**
- **$(y_t - 1 - \beta_1 x_t - 1)$ = حد تصحيح الخطأ، يوضح سرعة التعديل للعودة إلى حالة التوازن.**
- **β_1 = معامل التكامل المشترك.**
- **t = مصطلح الخطأ العشوائي.**

بوضع المتغيرات بصورتها اللوغاريتمية في نموذج VECM السابق تنتج المعادلة (٤) التالية:

$$\Delta ln\,(Y_t) = \alpha_0 + y_1 \Delta lnR_t + y_2 \Delta lnE_t + \alpha_1 \Delta ln\, Y_{t-1} + \delta\,(\mu_{t-1}) + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

حيث: Δ هو معامل الفرق الأول، و $\delta\,(\mu_{t-1})$ هو حد تصحيح الخطأ المناسب.

ويوضح جدول (٤) تطور الدخل القومي العراقي والإيرادات العامة والنفقات العامة بالمليار دينار خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٩.

جدول (٤): الدخل القومي والإيرادات والنفقات العامة للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

السنوات	الدخل القومي مليار دينار	الإيرادات العامة مليار دينار	النفقات العامة مليار دينار
2004	46923.3157	32989	31521
2005	65798.5668	40436	30831
2006	85431.5388	49056	37494
2007	100100.8166	54965	39308
2008	147641.254	80641	67277
2009	120429.2772	55244	55590
2010	146453.4685	70178	70134
2011	192237.0703	103989	78758
2012	227221.8512	119817	105140
2013	243518.6585	113840	119128
2014	237554.0342	105364	115937
2015	178908.4023	72546	82814
2016	186397.3	53,413	73571
2017	220,905.64	77422	75490
2018	245,325.40	106569	80873
2019	224577.1	107483	111723

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي

نتائج اختبار السكون:

يوضح جدول (٥) نتائج اختبار السكون لمتغيرات الأنموذج التي تم اختبارها بواسطة اختبار ديكي فولر المعدل، وتبين أن جميع المتغيرات غير ساكنه عند المستوى I(0)، بينما أشارت النتائج سكون جميع المتغيرات بعد أخذ الفرق الأول**I(1)** . كما أن قيم**(P-VALUE)** بالجدول تشير إلى رفض الفرض الصفري عند مستوى معنوية ٥% لجميع المتغيرات بعد أخذ الفرق الأول**I(1)** .

جدول (٥) نتائج اختبار (السكون) ديكي فولر المعدل لمتغيرات الدراسة.

اسم المتغير	اختبار ADF	P-VALUE
Ln Y (الدخل القومي) at I(0)	- 1.953	0.578
Y (الدخل القومي) at I(1)	-4.008	0.045*
Ln R (الإيرادات العامة) at I(0)	-2.080	0.253
Ln R (الإيرادات العامة) at I(1)	-3.199	0.042*
Ln E (النفقات العامة) at I(0)	-1.434	0.537
Ln E (النفقات العامة) at I(1)	-3.560	0.022*

*** تشير إلى المعنوية عند ٥% على الترتيب.**

المصدر: حسبت من بيانات الدراسة جدول (٤).

نتائج اختبار التكامل المشترك:

بعد إجراء اختبار السكون، تم اختبار التكامل المشترك عن طريق اختبار جوهانسون باستخدام برنامج (EViews10)، وذلك لفحص العلاقة في المدى الطويل بين الدخل القومي ومتغيرات الدراسة الاقتصادية (الإنفاق العام والإيرادات العامة). يمكن القول إن هناك تكامل مشترك إذا اجتمعتا سلسلتان زمنيتان أو أكثر من متغيرات الدراسة في الصورة الخطية، ويشترط لإجراء اختبار جوهانسون للتكامل أن تكون جميع المتغيرات بالدراسة غير ساكنة عند المستوى، ولكنها تصبح ساكنة بعد أخذ الفرق الأول لتلك المتغيرات.

وأشار جدول (٦) إلى وجود معادلة للتكامل المشترك في اختبار جوهانسون. تُظهر العلامة (*) أن trace statistic أقل من القيمة الحرجة عند الرتبة القصوى. كما يشير اختبار Max-eigenvalue إلى معادلة متكاملة عند مستوى (٠,٠٥). نتيجة لذلك، يتم دمج المتغيرات بشكل مشترك ويصبح لها علاقة طويلة المدى. وبناء عليه، تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM).

جدول (٦): نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك

Rank	Eigen value	Trace Statistic	Critical Value 5%	p-VALUE	Max-Eigen Statistic	Critical Value 5%	p-VALUE
None*	0.894	45.627	29.797	0.0004	31.534	21.131	0.0012
At most 1	0.527	14.09	15.494	0.0804	10.482	14.264	0.182
At most 2	0.227	3.610	3.841	0.0574	3.610	3.841	0.0574

(*) تشير إلى النقطة التي يوجد عندها التكامل المشترك.

المصدر: حسبت من بيانات جدول (٤).

نتائج نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM):

يعطي نموذج (VECM) نتائج في كل من المدى القصير والطويل في الوقت ذاته، كانت جميع المتغيرات غير معنوية في المدى القصير، ربما يرجع ذلك إلى أن جميع متغيرات النموذج تحتاج لفترة زمنية أطول حتى يظهر أثرها على أجمالي الدخل القومي.

جدول (٧) أثر الإيرادات العامة والنفقات العامة على الدخل القومي في العراق في المدى الطويل.

beta	Coeff	Std. Err.	T-statistic	Prob
Ln R (الإيرادات العامة)	2.89	0.0231	4.243	0.002*
Ln E (النفقات العامة)	3.31	0.0321	1.721	0.04*
cons	-7.55	0.0121	8.321	0.000**
R-squared = 0.6542 *chi2 (25) 399.65 prob> chi2 = 0.0000* *Durbin-Watson statistical value* = 1.69541 *U(-1)* = -0.11341				

**** تشير إلى المعنوية عند ١%.**

*** تشير إلى المعنوية عند ٥%.**

- U (-1) تشير إلى معدل حد الخطأ الذى يقيس سرعة التعديل للرجوع إلى حالة التوازن.

المصدر: حسبت من بيانات جدول (٤).

اختبار (بريوش جودفرى)

يشير جدول (٨) إلى نتائج اختبار (بريوش جودفرى) للارتباط التسلسلي، إلى عدم وجود ارتباط بين المتغيرات، مما يؤكد صحة وكفاءة النموذج في التقدير.

جدول (٨) نتائج اختبار (بريوش جودفرى) للارتباط التسلسلي

F-statistic	4.32510	Prob. F(2,13)	5.1320
R-squared	1.010251	Prob. Chi-Square(2)	0.3621

المصدر: حسبت من بيانات الدراسة باستخدام برنامج (EViews 10)

مما سبق اتضح أن النموذج:

$$\mathbf{Ect_{t-1} = 1.000\ Ln\ Y_{t-1} + 2.89\ Ln\ R_{t-1} + 3.31\ LnE_{t-1} - 7.55}$$

غير معنوي على المدى القصير وان جميع متغيرات النموذج تحتاج لفترة زمنية أطول حتى يظهر أثرها على أجمالي الدخل القومي. استنتجت الدراسة أن الإيرادات العامة ذات علاقة موجبة مع الدخل القومي، مما يعنى أن زيادة قدرها ١% في الإيرادات العامة سوف تؤدى إلى زيادة قدرها ٢,٨٩% في الدخل القومي، مع افتراض ثبات باقي المتغيرات. كما استنتجت الدراسة أن النفقات العامة ذات علاقة موجبة مع الدخل القومي، مما يعنى أن زيادة قدرها ١% في النفقات العامة سوف تؤدى إلى زيادة قدرها ٣,٣١% في الدخل القومي، مع افتراض ثبات باقي المتغيرات. وان (الإنفاق العام) له تأثير إيجابي أكبر من (الإيرادات العامة) على الدخل القومي وهذا يعني أن الزيادة في الإنفاق العام يقابلها زيادة اقل في الإيرادات العامة وهذا يعني فاعلية سياسة الإنفاق لها تأثير أكبر من فاعلية الإيرادات العامة لان قيمة الميل للأنفاق أكبر من قيمة ميل الإيرادات، وان المتغيرات المستقلة أثبتت معنويتها عند ٥%. وعند دمج المتغيرات المستقلة بشكل مشترك ويصبح لها علاقة طويلة المدى.

أشارت الملاحظات تحت جدول (٧) إلى أن؛ القيمة الإحصائية 1.695 (Durbin-Watson) مما يؤكد على عدم وجود ارتباط ذاتي في القيم المتبقية. تأخذ إحصائية (Durbin-Watson) نطاقاً من (٠-٤) تشير القيم باتجاه الصفر إلى وجود ارتباط ذاتي سالب بينما تشير القيم التي تقترب من أربعة إلى وجود ارتباط ذاتي موجب (Durbin and Watson، 1950). كما أشارت الملاحظات أيضًا إلى أن قيمة معدل تصحيح الخطأ قد بلغت نحو (-٠,١١٣٤)، مما يشير إلى أن سرعة التعديل نحو حالة التوازن على المدى الطويل هي (١١,٣٪).

الملخص والنتائج:

أجريت هذه الدراسة للتعرف على تطور أدوات السياسة المالية في العراق المتمثلة بالإنفاق العام الإيرادات العامة وتفرعاتهم خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٤-٢٠٢٠) والتعرف على تطور الموازنة العامة للدولة للفترة ذاتها والتعرف على سنوات العجز والفائض، والتحليل القياسي لأثر أدوات السياسة المالية على الدخل القومي العراقي للفترة الزمنية (٢٠٠٤-٢٠١٩)، وتم اختيار الفترات الزمنية رغم قصرها لكون الاقتصاد العراقي ما بعد ٢٠٠٤ يختلف عن السنوات التي تسبقه اختلاف كبير، وحصلت تغيرات وانفتاح اقتصادي واتخاذ سياسات مختلفة عن ما قبل ٢٠٠٤ لذلك اعتبرت حقبة جديدة في الاقتصاد العراقي وتم تسليط الضوء عليها.

وان مشكلة البحث تتمحور حول أن السياسة المالية غير الرشيدة للدولة التي تعتمد على منتج واحد وهو النفط الخام، رغم إيرادات النفط المرتفعة والمجدية إلا أن أسعار النفط متقلبة وفق الظروف السياسية والاقتصادية للعالم مما يجعل من الاقتصاد العراقي غير مستقر وارتباطه التام نسبيا بأسعار النفط يؤثر بدوره على التنمية الاقتصادية للدولة. وكذلك يؤثر على الخطط والاستراتيجيات طويلة الأمد إذ يجعل عملية التنبؤ صعبة وغير دقيقة مما يجعل الخطط والاستراتيجيات غير دقيقة وعدم ضمان تنفيذها بنسبة إنجاز جيدة.

وان اتجاه العالم في المستقبل في الاعتماد على الطاقة التي تحافظ على البيئة من التلوث كالطاقة الشمسية والمائية والهوائية سيؤدي إلى قلة الطلب على النفط مما يؤثر ذلك سلباً على الاقتصاد العراقي.

لذلك استهدفت الدراسة التعرف على أداء السياسة المالية وأدواتها في العراق للفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٠). والتعرف على نقاط الضعف في السياسة المالية المعمول بها خلال الفترة الزمنية المدروسة. التعرف على مدى تأثير أدوات السياسة المالية على الدخل القومي في العراق ومدى مساهمتها في زيادة الدخل القومي. التعرف على التطور في الموازنة العامة للدولة للفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: -

١- أن الإنفاق العام خلال فترة الدراسة قد سجل معدلات نمو سنوي موجبة عدا الأعوام (٢٠٠٥، ٢٠٠٩، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠٢٠) كانت سالبة ويعود هذا إلى انخفاض أسعار النفط مما دفع الحكومة العراقية إلى تخفيض الإنفاق العام.

٢- أن نسبة الإنفاق الجاري من الإنفاق العام قد تراوحت بين (٥٠,٥٦-٩٥,٧٨%) وكان متوسط نسبة الإنفاق الجاري من الإنفاق العام (٧٦,٩٧%).

٣- أن نسبة الإنفاق الاستثماري من الإنفاق العام قد تراوحت بين (٤,٢١-٣٣,٨٩%) وكان متوسط نسبة الإنفاق الاستثماري من الإنفاق العام.

٤- يتبين أن الإيرادات العامة والنفطية كانتا متزامنتين في ارتفاعهم وانخفاضهم وهذا يأتي نتيجة اعتماد الإيرادات العامة على الإيرادات النفطية بمتوسط نسبة قدرها (٩٠,٥٧%).

٥- وان الإيرادات الغير نفطية كانت تتراوح بين (١,٢٢-٢٥,٦٤%) وكان متوسط إسهامات الإيرادات الغير نفطية من الإيرادات العامة (٩,١٩%).

٦- وان الإيرادات الضريبية كانت تتراوح نسبة إسهامها من الإيرادات العامة بين (٠,٠٠١-٨,١٣%) وكان متوسط إسهامات الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة (٣,٣٣%)

٧- أن الاقتصاد الريعي كان سبب بتذبذب الموازنة العامة للدولة بين العجز والفائض، وذلك لاعتماد الموازنة العامة للدولة على الإيرادات النفطية، ولكون أسعار النفط متذبذبة على المدى القصير أدى ذلك إلى تذبذب إيرادات الدولة ومن ثم تذبذب الموازنة العامة للدولة.

٨- اتخاذ سياسات انكماشية لتلافي الخطر العجز في الموازنة العامة للدولة، واستخدمت السلطة زيادة نسبة الإيرادات الضريبية وتقليص الإنفاق الاستثماري لتمويل العجز مما ينعكس ذلك سلبا على الاستثمار والاقتصاد والمواطن العراقي.

٩- إضافة إلى كون الاقتصاد العراقي اقتصاد استهلاكي أكثر من كونه اقتصاد استثماري إذ أن الإنفاق الجاري للعراق يتراوح بين (٥٠,٥٦% -٩٥,٧٨%) وهذا يعني أن الإنفاق الاستثماري لم يتجاوز (٣٣,٨٩%) من الإنفاق العام للعراق، وهذا يدل على وجود مبالغة في الإنفاق الجاري ووجود هدر بالمال العام مستمر على مدى (١٧) عام.

١٠-اضطراب الاقتصاد وضعف في الاستقرار الاقتصادي للدولة بسبب ريع الاقتصاد واعتماده على منتج واحد لتنمية الاقتصاد.

١١-رغم أن خصوبة ارض العراق ووجود نهران جاريان إلا أن مساهمة القطاع الزراعي تكاد أن تكون معدومة، ولقلتها تم وضعها في خانة المنتجات الغير نفطية.

١٢-استنتجت الدراسة أن الإيرادات العامة ذات علاقة موجبة مع الدخل القومي، مما يعنى أن زيادة قدرها ١% في الإيرادات العامة سوف تؤدى إلى زيادة قدرها ٢,٨٩% في الدخل القومي، مع افتراض ثبات باقي المتغيرات.

١٣-كما استنتجت الدراسة أن النفقات العامة ذات علاقة موجبة مع الدخل القومي، مما يعنى أن زيادة قدرها ١% في النفقات العامة سوف تؤدى إلى زيادة قدرها ٣,٣١% في الدخل القومي، مع افتراض ثبات باقي المتغيرات.

١٤-وان (الإنفاق العام) له تأثير إيجابي أكبر من (الإيرادات العامة) على الدخل القومي وهذا يعني أن الزيادة في الإنفاق العام يقابلها زيادة اقل في الإيرادات العامة وهذا يعني فاعلية سياسة الإنفاق لها تأثير أكبر من فاعلية الإيرادات العامة لان قيمة الميل للأنفاق أكبر من قيمة ميل الإيرادات، وان المتغيرات المستقلة أثبتت معنويتها عند ٥%. وعند دمج المتغيرات المستقلة بشكل مشترك ويصبح لها علاقة طويلة المدى.

١٥-أن نتائج اختبار (Durbin-Watson) تؤكد على عدم وجود ارتباط ذاتي في القيم المتبقية. كما أشارت الملاحظات أيضًا إلى أن قيمة معدل تصحيح الخطأ قد بلغت نحو (-٠,١١٣٤)، مما يشير إلى أن سرعة التعديل نحو حالة التوازن على المدى الطويل هي (١١,٣٪).

التوصيات:

يوصي الباحث ما يلي: -

١- أهمية تدخل السلطات في دعم عملية النمو الاقتصادي من خلال التحكم في معدلات الإنفاق ودعم المنشأة الصناعية والزراعية لتشجيع الاستثمار في هذين القطاعين من اجل إنعاش الاقتصاد.

٢- أهمية تقليل نسبة الإنفاق الجاري وزيادة نسبة الإنفاق الاستثماري لإنعاش الاقتصاد وخلق مصادر إنتاج جديدة والتي بدورها تقلل من نسبة البطالة وترفع الدخل الفردي للمواطن.

٣- العمل على إعادة هيكل الاقتصاد العراقي من خلال تبني سياسات فعالة تهدف إلى تنويع الاقتصاد العراقي من اجل إخراج الاقتصاد العراقي من دائرة الريع للوصول إلى الاستقرار الاقتصادي، لكون الاستمرار في الاعتماد على واردات النفط يعتبر خطر على الاستقرار والنمو الاقتصادي للعراق لتقلب أسعار النفط وفق العرض والطلب والظروف الاقتصادية للعالم.

٤- دعم القطاع الزراعي من خلال وضع سياسات تحمي المنتجين المحليين في مواسم الإنتاج من المنتجات الأجنبية، وتنسيق عملية انتقال المنتجات من المنتجين إلى الوسطاء ومن ثم إلى المستهلكين لكيلا تتركز

المنتجات الزراعية في منطقة وتشح في أخرى، ودعم المنتجين من خلال توفير المعدات الزراعية والأسمدة والمبيدات بأسعار مدعومة.

٥- تفعيل إصلاح الأراضي الزراعية في العراق لحث المواطنين على الاستثمار في الزراعة.

٦- توفير دعم وتسهيلات للمستثمرين في الصناعات الغير نفطية لتشجيعهم في خلق منتجات جديدة.

٧- السيطرة على الوضع الأمني وتوفير الحماية للمستثمرين لتحفيز المستثمرين الأجانب على الاستثمار داخل العراق.

المراجع:

أولا: - المراجع العربية: -

١- أوابك منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول التقرير الإحصائي السنوي لسنوات متفرقة، https://www.oapecorg.org/ar/Home/Publications/Reports/Annual-Statistical-report

٢- البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي، https://cbiraq.org/

٣- البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية لأعوام متفرقة (٢٠٠٤-٢٠١٩)، https://cbi.iq/news/view/492

٤- عبد المطلب عبد الحميد، سلسلة الدراسات الاقتصادية: السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، القاهرة، مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٣، الطبعة الأولى.

٥- محمود يونس، احمد محمد مندور، السيد محمد احمد السريتي، مبادئ الاقتصاد الكلي، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٠،

٦- هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، دمشق، وزارة الثقافة- الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١٠.

٧- صالح خصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، الأردن-عمان، دائرة المكتبة الوطنية، ٢٠٠٠، الطبعة الثانية

٨- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية، http://cosit.gov.iq/ar/national-accounts/income

٩- وزارة المالية العراقية، الموازنة المفتوحة، http://www.mof.gov.iq/obs/ar/pages/obsdocuments.aspx

١٠- وزارة المالية العراقية، النشرات والدراسات، http://www.mof.gov.iq/Pages/MOFResearchAndStudies.aspx

ثانيا: المراجع الأجنبية

1. Durbin, J. & Watson, G.S. (1950). Testing for serial correlation in least squares regression I. Biometrika, 37:409-428.
2. Florens, J.P. & Heckman, J.J. (2003). Causality and econometrics. Unpublished working paper, University of Chicago, Department of Economics.
3. Jambo, N. (2017). The Impact of Government Spending on Agricultural Growth: A Case of Zambia, Malawi, South Africa and Tanzania. Master Thesis. Agricultural Economics. Faculty of Agric Sciences. Stellenbosch University.
4. Kremers, J., Ericsson, N. & Dolado, J. (1992). The power of cointegration tests. Oxford Bulletin of Economics and Statistics 54(3): pp325-348.

Assessment Of The Development Of Fiscal Policy And Its Impact On The National Income In Iraq For The Period (2004-2019)

Prof. El-Sayed Hassan Mohamed Mostafa Gado

Head of the Department and Lecturer of Agricultural Economics,
Faculty of Agricultural, Benha University

Prof .Saied Abbas Mohamed Rashad

Lecturer of agricultural extension, Faculty of Agricultural, Benha University

Saif Ghayyib Mohammed

PhD student in the Department of Agricultural Economics,
Faculty of Agricultural, Benha University

Summary

Through this study, we sought to identify the development of fiscal policy instruments (public spending and public revenues) and their branches during the time period (2004-2020), to learn about the evolution of the state budget for the same period, to identify years of deficit and surplus, and to analyze the record impact of fiscal policy instruments on Iraqi national income for the period of time (2004-2019). The time periods were chosen despite their limitations because post (2004) Iraqi economy differed from the years preceding it, and there were changes and economic openness and different policies before (2004), so the researcher considered it a new era in the Iraqi economy and highlighted it.

The research problem is about that the irrational fiscal policy of the state that depends on a single product, crude oil, despite high and meaningful oil revenues, but oil prices fluctuate according to the political and economic conditions of the world, making the Iraqi economy unstable and its relatively full association with oil prices, which in turn affects the economic development of the country. It also affects long-term plans and strategies by making the forecasting process difficult and inaccurate, making plans and strategies inaccurate and not ensuring that they are implemented at a good completion rate. The world's future trend in relying on energy that preserves the environment from pollution, such as solar, water and air, will reduce oil demand, adversely affecting the Iraqi economy.

Therefore, the study aimed to identify the performance and instruments of fiscal policy in Iraq through the period (2004-2020). As well, to identify the weaknesses in the fiscal policy in during this time period. to see how fiscal policy instruments, affect Iraq's national income and how they contribute in increasing national income. To learn about the development in the state budget during the period (2004-2020).

Key Words: **Fiscal policy - economic policies - national income - the impact of fiscal policy on national income**